ما يجوز فيه الوجهان عند أبي حيان في كتابه "ارتشاف الضرب" وأثره على الخلاف النحوي

م.د. اسماعيل احمد عباس المديرية العامة لتربية صلاح الدين

asmaylahmdalbas@gmail.com

الملخص:

يُعدّ موضوع الإعراب أحد أهم الموضوعات التي شغلت النحاة، واللغويين منذ بدء التأليف إلى يومنا هذا، فالنحو منذ أن بدأ العلماء بتدوينه إلى يومنا يحاول حل مشكلة الإعراب، والوقوف على المعايير التي أطلقها النحاة، والمنطلقات التي من خلالها حكموا على الإعراب، ومن المنطلقات التي وضعها علماء النحو على مرّ العصور فإن موضوع الإعراب، وتقريره من أهم مواضيع النحو منذُ أن جُمع النحو، فقد بلغ الإعراب عند القدماء منزلةً عظيمةً جعلهم يرونه معياراً للحكم على الأشخاص، ولا شك أن الحكم بالإعراب على الكلمة يستلزم جهدًا كبيرًا من النحاة ولا سيما إن كانت محتملة لأكثر من وجه من أوجه الإعراب، فكان العلماء يقفون على الوجه الأشهر في كتبهم، ويكتفون بذكره أحيانًا ولكن أبا حيان من النحاة الذين يؤثرون الحديث عن الخلاف، ويذكرون الأوجه الإعرابية الممكنة، ويرجحون بين تلك الأوجه، ولم أقف على موضوع أشد أهميةً في النحو من موضوع الإعراب نظرًا لكثرة الأوجه الإعرابية، وتعلقها الشديد بالمعنى.

الكلمات المفتاحية: (أبو حيان الغرناطي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ما يجوز فيه الوجهان، الخلاف النحوي).

The two views are permissible according to Abu Hayyan in his book "Irtisaf al-Darab" And its impact on grammatical disagreement.

Dr. Ismail Ahmed Abbas / General Directorate of Education, Salah al-Din

Abstract:

The subject of parsing is one of the most important topics that has occupied grammarians and linguists since the beginning of writing until the present day. Grammar, since scholars began writing it down to our day, has been trying to solve

the problem of parsing, and to identify the standards set by grammarians, the starting points from which they judged parsing, and the starting points they set. Grammar scholars throughout the ages have considered the subject of parsing and its determination to be one of the most important topics of grammar since grammar was compiled. Parsing reached such a great status among the ancients that they saw it as a standard for judging people. There is no doubt that judging the parsing of a word requires a great effort from grammarians, especially if it is possible. For more than one facet of syntactic expression, scholars used to focus on the most famous facet in their books, and would suffice with mentioning it sometimes, but Abu Hayyan is one of the grammarians who prefer to talk about disagreement, and mention the possible facets of syntactic expression, and give preference between those facets. I have not come across a more important topic in grammar than the topic Parsing due to the many grammatical aspects and its strong attachment to meaning.

Keywords: (Abu Hayyan Al-Gharnati, Istiṣaf al-Dārb from Lisan al-Arab, what is permissible in both aspects, grammatical disagreement).

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة، والسلام على أشرف الخلق والمرسلين؛ وبعد؛

فإنَّ أولى علوم العربية التي يجب أن يوليها الباحثون الأهمية هو علم النحو، فالنحو العربي من أعظم العلوم أصالةً، ولقد أسس هذا العلم لحفظ اللغة العربية، وهي لغة القرآن، فلا شك أن الأوائل جمعوا النحو عبادة لله، ولاشك أن النحو للعربية معين لا ينضب، فكل من أراد الدراسة، والفهم لكتاب الله كان بدؤه بالنحو.

ولقد عُني النحاة العرب بفكرة الإعراب، وأقاموا أبواب النحو على نظريات الإعراب المختلفة، كما تكمن تلك الأهمية الكبرى في أثر الإعراب على المعنى، وما له من تبعات كالتقديم، والتأخير، والحذف، والذكر، والاستبدال النحوي، والتضمين، وغيرها من النظريات النحوية المؤثرة في الإعراب، وأثرها في المعنى.

ولاشك أن دراسة أوجه الإعراب المختلفة مما يؤثر على عملية الإعراب فينتج عنه اختلاف في معاني الجمل، وهو من أهم الأبواب النحوية على الإطلاق، فالمقصود الأول من دراسة النحو، والإعراب هو الوصول إلى حقيقة المعنى، لذا جاء عنوان هذا العمل "**ما يجوز فيه الوجهان عند أبي حيان في "ارتشاف الضرب" وأثره على الخلاف النحوي**".

ولما كانت النية صادقة في خدمة لغة القرآن الكريم، آثرت أن تكون دراسة الإعراب، وما يجوز فيه الوجهان عند عالم كبير مثل "أبي حيان الأندلسي،" ولاشك أنه من أعظم النحاة في زمنه، كما أنَّ له باعًا كبيرًا في التفسير، والقراءات مما أعطاه ملكةً كبيرةً على معرفة الأوجه المختلفة للإعراب، وطرق توجيه تلك الأوجه، وطالما دارَ الخلافُ بينَ المدارس النحويّة حولَ أوجهِ الإعرابِ للكثيرِ من الجمل، والألفاظ، وكذلك الآيات القرآنية؛ وإذا كان من شأن الوجه الإعرابيّ تحديد وظيفة الكلمات، فهو يؤدي بالتبعية إلى تغيُّر المعنى، الأمر الذي يدعو إلى دراسة أثر المعنى النحوي وأوجه الإعراب، وما لها من دور في التأثير على المعنى.

أهمية الدراسة:

تجلو أهمية هذه الدراسة من خلال طرحها لفكرة مهمة للغاية، وهي تتمثل في عرضها للأثر الإعرابي الذي يحصل من خلال الاختلاف حول أوجه الإعراب، ولا يخفى على أحد ما للإعراب من أهمية بالغة، فتلك النظرية من أهم النظريات المواكبة لتطور النحو منذ النشأة حتى الاكتمال، ولا تقل أهميةً عن علم النحو ذاته.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة الأثر النحوي لما يجوز فيه الوجهان من الإعراب، وأثره على الخلاف النحوي، وذلك عن طريق الوقوف على تأثير الإعراب في اختلاف الدلالات، وبيان تلك المعاني المختلفة لكل وجه من أوجه الإعراب، وتأثير تلك المعاني بالصيغ النحوية المختلفة، ويمكن تلخيص تلك الأهداف في ما يأتي:

أولا: التعرف على الأثر النحوي لدلالات الإعراب المختلفة، والتأصيل لتلك الأوجه.

ثانيا: تقديم دراسة تحليلية تُبيَّن الفكر النحوي في إثبات دور الإعراب، وتأثيره على الخلاف النحوي، وتغير المعاني بتغير الإعراب عند أبي حيان، وغيره من النحاة.

ثالثا: عرض طرق أبي حيان، ومنهجه في التعامل مع تلك النظرية، ومناقشة أقوال العلماء، والرد على كل الأقوال الواردة للوصول إلى أرجح الأقوال.

أسباب اختيار الموضوع:

تتلخص أهم أسباب اختيار هذا الموضوع في الآتي:

أولًا: بيان أثر النحو في توجيه الإعرابات المختلفة، وبيان أن موافقة القواعد اللغوية شرط من قبول النحاة للوجه النحوي.

رابعًا: بيان أوجه الدلالات المختلفة لتلك الصيغ من الناحية النحوية ولا سيما بيان أثرها على الخلاف النحوي.

خامسًا: المكانة المتميزة التي احتلتها نظرية الإعراب عند علماء العربية، ولاسيما بعد الاعتراض، وبذر أولى بذور التجديدات النحوية، وما قام به النحاة من شروح على كتب النحاة، وما استدركوه عليها، وما قدموه من آراء، كان لها صداها العظيم في حقل الدراسات النحوية فيما بعد.

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على التظافر بين المنهجين (الاستقرائي – التحليلي)، وذلك بتتبع بعض ما ورد من الأحكام النحوية التي حكم أبو حيان فيها بوجهين ثم الوقوف على صحة كل وجه منهما، ثم الترجيح بينهما ما أمكن، كما تقوم هذه الدراسة في المقام الأول على الربط بين الجانب النحوي، وبين جانب الإعراب، وتأثير أوجه الإعراب المختلفة على الأصول النحوية في الاستدلال.

هيكلية الدراسة:

أولا: المقدمة: وتشتمل على: التعريف بالموضوع، وأهميته، وأسباب اختياره.

ثانيا: مبحثان:

المبحث الأول: ما يجوز فيه وجهان من الأسماء.

المبحث الثاني: ما يجوز فيه وجهان من الأفعال.

ثالثا: الخاتمة: وتشتمل على النتائج وقائمة المصادر والمراجع.

المبحث الأول: ما يجوز فيه وجهان من الأسماء

المسألة الأولى: ارتفاع الاسم بعد الوصف المعتمد على نفي، واستفهام:

والمسألة هنا على وجهين قد بيَّنهما أبو حيان وهما:

الوجه الأول: أن يكون الوصف المعتمد على استفهام، أو نفي مبتدأً، وما بعده فاعل سد مسد الخبر، وذلك مثل: أقائم زيد، فيكون قائم مبتدأ، وزيد خبر، وقد ذهب أبو حيان إلى وجوب الرفع هنا، وعزاه للجمهور.

الوجه الثاني: أن يكون الوصف المتقدم غير معتمد على نفين أو استفهام، وذلك بأن يكون النفي، أو الاستفهام محذوف، أو منوي، وهنا أجاز أبو حيان وجهين آخرين:

الوجه الأول: أن يكون المتقدم مبتدأً وما بعده فاعل سد مسد الخبر.

الوجه الثاني: أن يكون المتقدم خبرًا، والثاني مبتدأ مؤخر.

وقال أبو حيان: "فإذا قلت: أقائم أنت، جعلوا «قائمًا» خبرًا مقدمًا، وأنت مبتدأ، والبصريون يجيزون هذا الوجه، ويجيزون أن يكون «أنت» فاعلاً بقائم " [١].

الشرح والتفصيل:

والأصل أن المبتدأ الواقع وصفًا معتمدًا على استفهام، أو نفي فله أن يرفع الاسم بعده على أنه فاعل سد مسد الخبر، واشترط النحاة في إعمال اسم الفاعل شروطًا وسوف نناقش ذلك بعد تعريف اسم الفاعل .

ويقصد هنا بإعمال اسم الفاعل أن يقع عاملًا عمل الفعل، وهو أن يرفع الفاعل، أو ينصب المفعول، أو غير ذلك، والذي يعنينا هنا أنَّ اسم الفاعل عامل قياسيّ يعمل الرفع في العمدة الذي هو الفاعل، فيرفع فاعلًا سد مسد الخبر باتفاق النحاة[٢] .

واتفقت كلمة النحاة على **أن يكون متعمدًا على استفهام أو نفي:**

أضارب زيد عمرًا؟ (استفهام)، ومنه قوله تعالى: "أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم"، والشاهد هنا قوله تعالى: "أراغب أنت" ووجه الاستشهاد أن اسم الفاعل المعتمد على استفهام رفع فاعل سد مسد الخبر وهو الضمير "أنت"، وعمل في الجار والمجرور.

١- ما ضارب زيد عمرًا (نفي)، وهنا رفع الفاعل، ونصب المفعول، ومن أمثلة رفعه لضمير بارز، وهو معتمد على النفي قول الشاعر [٣]:

خليلي ما واف بعهدي أنتما .... إذا لم تكونا علي من أقاطع

الشاهد: ما واف ٠٠٠أنتما (أنتما) فاعل سد مسد الخبر الوصف (واف).

ومنه أيضا قول الشاعر [٤]:

غير منفكٍّ أسير هوى ... كل وَانٍ ليس يعتبر

والشاهد في البيت قوله: «غير منفك أسير هوى كل وان»؛ حيث أعمل اسم الفاعل من انفك عمل كان وقد سبقه نفي بالاسم وهو غير، وقد عمل الرفع اسمه والنصب في الخبر.

أما الوصف الذي لم يعتمد على نفي أو استفهام فقد ذكر أبو حيان أن للعلماء فيه وجهين:

الوجه الأول: أن يكون مبتدأً وما بعده فاعل سد مسد الخبر.

الوجه الثاني: أن يكون خبرًا مقدمًا وما بعده مبتدأ مؤخر.

وظاهر الأمر أن أبا حيان يُجيز الوجهين، وهو ما رجحه الكثير من المتأخرين.

المسألة الثانية: الاسم الذي ظهر قبله القول:

والأصل أن أبا حيان بين أن الاسم الذي ظهر قبله فعل القول يجوز فيه وجهان:

"الوجه الأول: يجوز أن يحكي ومنه [يقال له إبراهيم] فإبراهيم مفعول صريح بـ "يقال".

الوجه الثاني: لا يجوز وهو الصحيح" [٥].

وبين أن الأعلم يجيز فيه الوجهان الرفع والنصب، "أنه يرتفع على الإهمال إذا لم يتقدمه عامل يؤثر فيه؛ إذ القول لا يعمل في المفرد إلا إن تضمن معنى الجملة نحو: حق وباطل فتقول: قلت حقًا وقلت باطلاً" [٦].

الشرح والتفصيل:

يمكن أن يكون التوجيه في ذلك أن يكون الاسم غير محكي بالقول بل من قبيل حذف الموصوف الذي هو المبتدأ وذلك لأدلة كثيرة منها:

أولًا: قوله تعالى: "وأنا منا الصالحون ومنا دون ذلك"[٧].

والتقدير هنا: قوم دون ذلك، أو ناس، أو فريق [٨].

ثانيًا: قوله تعالى: "وما منا إلا له مقام معلوم"[٩]، والمراد: إنسان له مقام معلوم[١٠].

وقوله تعالى: "من الذين هادوا يحرفون الكلم"[١١]، ويكون التقدير فيها: قوم يحرفون [١٢].

"وقد حكى سيبويه عن العرب الموثوق بهم أن قالوا "ما منهما مات حتى رأيته في حال كذا وكذا"، والمراد: ما منهما أحد مات، فحذف "أحدا"، وهو الموصوف[١٣].

ومنه قول الشاعر[١٤]:

لو قلت ما في قومها لم تيثم... يفضلها في حسب وميسم

والشاهد قوله "لو قلت ما في قومها.

وجه الاستشهاد: حذف الموصوف وهو "أحد"، والتقدير: لو قلت ما في قومها أحد يفضلها لم تيثم[١٥].

ومن أيضا قول الشاعر[١٦]:

كأنك من جِمال بنى أُقَيشٍ... يقعقَعُ خلفَ رجليْه بشَنّ

الشاهد قوله: كأنك من جِمال بنى أُقَيشٍ، وجه الاستشهاد حذف الموصوف الذي هو خبر كأن، والتقدير: كأنك جملٌ من جمال بنى أقيش[١٧].

الترجيح:

أن الاسم غير محكي بالقول، وأنه يعرب مبتدأً، ويكون التوجيه الأقوى في ذلك أن يكون من قبيل حذف الموصوف الذي هو المبتدأ.

المسألة الثالثة: استعمال عجب مرفوعة على الإهمال:

والأصل أن لفظة عجب عند أبي حيان على وجهين في الكلام:

الوجه الأول: أنها في جملة "عجب لتلك" ترفع عجب على الابتداء، والخبر لتلك، وعزاه لسيبويه.

الوجه الثاني: الإهمال: أن تكون عجب مرفوع على الإهمال، ونسبه أبو حيان إلى الأعلم، وقال: "وفي قول سيبويه، وقد جاء بعض هذا رفعًا دليل على أنه لا يطرد، وهو مخالف لكلام ابن عصفور أنها تستعمل مرفوعة، و (عجب) مبتدأ، والخبر في لتلك..... وزعم الأعلم أن (عجب) لتلك مرفوع على الإهمال" [١٨].

وظاهر الأمر أن توجيه الإعراب السابق أن تكون جملة اسمية، وذلك لتنافي أن تكون غير ذلكن فالمبتدأ عجب والخبر لتلك، والأصل أن ما رجحه سيبويه، والجمهور من كونها مبتدأ والخبر بعدها هو الأصح، أما الرفع على الإهمال فلم يقل به أحد إلا الأعلم، وقد ضعَّف أبو حيان تلك الرواية.

المسألة الرابعة: الاسم الواقع بعد أداة شرط:

والأصل أن الاسم الذي تقدمه أداة من أداوت الشرط يرفع بفعل محذوف وجوبًا، وذلك لكون الأداة لا تلي إلا الفعل، وبين أبو حيان أن المسألة فيها وجهان عن العلماء وهما:

الوجه الأول: أن يكون الاسم مرفوع بالابتداء، والجملة بعده خبر، وقد عزاه للأخفش، وبين أبو حيان ضعف هذا القول.

الوجه الثاني: أن يكون الاسم معمولًا لفعل محذوف وجوبًا وبيّن أنه رأي الجمهور، وقال أبو حيان: "أي متى ينبهم واغل ينبهم، وكذا: إن زيد يقم أقم معه لا يجوز إلا في الشعر، وأجاز الأخفش في نحو: إن زيد قام أقم معه الرفع في زيد على الابتداء، وقال الرفع على فعل مضمر أقيس الوجهين" [١٩].

والوجهان السابقان هما رأي العلماء في المسألة، فالمتعارف عليه بين النحاة أن العامل في الاسم المشغول عنه فعل محذوف لا يظهر أبدًا وهذا ما عليه جمهور البصريين[٢٠].

وللكوفيين في العامل مذهبان آخران:

الأول: هو مذهب الكسائي، وهو أن العامل في الاسم هو العامل الذي أتي بعده، وذلك لكون الكسائي يجيز أن يتقدم الفاعل على الفعل، ويجيز أن يحذف الفاعل، فهو هنا يجيز أن ينشغل الفعل عن العمل في الاسم المتقدم، ويعمله فيه، وهذا مخالف للمعروف من قانون العربية، فالأصل أن الفعل لا يعمل في الاسم المتقدم إلا إذا فرغ من الضمير الذي يشغله عنه، وهنا انشغل بالعمل في الضمير فلا يصح أن يعمل في الاسم المتقدم لانشغاله عنه[٢١].

والثاني: أن الفعل المذكور عامل في الاسم، والضمير معًا ، وهو قول الفراء، ويخالف قول الكسائي في كونه يلغي الضمير ويعمل الفعل في الاسم أمّا الفراء فيعمل الفعل فيهما معا، وهو خرق للإجماع[٢٢].

والمتعارف عليه بين النحاة والمعهود من قانون العربية أن الفعل المضمر هو الذي يعمل في الاسم وهو مضمر وجوبًا ولا يصح أن يظهر، وقد يكون عاملًا من جنس المفسر وذلك كاسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغ المبالغة[٢٣].

واتفق النحاة أنّ "إنْ" الشرطية و"إذا" التي أشربت معنى الشرط إذا أضمر الفعل بعدهما ولابسا الاسم فإن الفعل المحذوف يقدر من جنس الفعل بعدهما وهو مفسر للفعل الظاهر، وذلك مثل قوله تعالى: **{وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلاَمَ اللّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لاَّ يَعْلَمُون}[التوبة:٦]** فالأصل المتعارف عليه عند البصريين أن الفعل الذي رفع أحد هنا هو فعل مضمر وجوبًا لا يجوز أن يظهر ويفسره الفعل بعده، وهو استجارك، ومثله أيضًا قوله تعالى: **{فَإِذَا انشَقَّتِ السَّمَاء}[الرحمن:٣٧]** ، فالأصل هنا أنّ إذا ظرف لما يستقبل من الزمان أشرب معنى الشرط خافض لشرطه منصوب بالجواب، وهو ملابس للفعل لا الاسم ، فأصل الجملة أنْ يقال: إذا انشقت السماء انشقت، فحذف الفعل الذي قبل الاسم وفسره الفعل الذي بعده، ومثله أيضًا قوله تعالى: **{قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الإِنفَاقِ}[الإسراء:١٠٠]** ، فأصل لو حرف شرط يدل على الامتناع للامتناع، فهو يدخل الفعل فأصل الكلام: "لو تملكون أنتم" فلما حذف الفعل جاء بالمفسر بعد الضمير الذي دخل على حرف الشرط ، ومنه أيضًا قول الشاعر[٢٤]:

لا تجزعي إن مُنفِسٌ أهلكتُه .... وإذا هلكتُ فعند ذلك فاجزعي

إنّ (منفس) يجوز فيه الوجهان الرفع والنصب، فالنصب على إضمار الفعل الموافق للفعل المفسر بعده، والرفع على إضمار الفعل المطاوع له[٢٥].

فالفعل المضمر هنا يفسره الفعل الظاهر بعد الاسم المشغول عنه ، فعند قولنا: زيدًا ضربته ، فالاسم زيدًا نصب بفعل مضمر، وهذا الفعل المضمر يفسره الفعل الظاهر، فالأصل: ضربت زيدًا ضربته، ولما لم يحتج إلى الفعل الأول استغني عنه بظهور الفعل بعد الاسم[٢٦].

فذهب الجمهور إلى أن هذا الحذف واجب، ولا يصح أن يظهر عنده [٢٧].

والراجح والله أعلم أنَّ العامل في الاسم فعل مضمر وجوبًا، ولا يمكن أن يظهر ويفسره الفعل الذي وقع بعده.

المبحث الثاني: ما يجوز فيه وجهان من الأفعال

المسألة الأولى: حذف حرف الجر قبل مفعول الفعل اللازم والذي يصل إلى مفعوله بحرف جر:

بيَّن أبو حيان أن في المسألة وجهين:

الوجه الأول: امتناع الحذف، وذلك لوقوع اللبس ما لم يكن المفعول مصدر بأن، وهو ما أورده أبو حيان عن الجمهور.

الوجه الثاني: يجوز الحذف، والنصب فيما لا لبس فيه، وعزاه لابن مالك نقلا عن الأخفش الأصغر [٢٨].

وقال: "فإن كان الذي جر بحرف غير (أنَّ وأنْ) لم يجز حذفه قال الأخفش الأصغر فيما نقل ابن مالك: يجوز الحذف، والنصب فيما لا لبس فيه نحو قوله:

.... وأخفى الذي لولا الأسى لقضاني" [٢٩].

والأصل أن المسألة هنا على تفصيل طويل بين العلماء:

التفصيل الأول: أن الفعل اللازم لا يقوى على نصب المفعول بنفسه وهذا لا خلاف عليه، ولكنه يصل إلى المفعول بحرف جر.

التفصيل الثاني: في حالة إسقاط الجار توسّعًا، فإن العلماء قد اختلفوا على قولين:

القول الأول: ونسبه أبو حيان إلى الجمهور أنه لا يجوز إسقاط الجار إلا إذا كان المفعول مصدرًا ب "أنْ أو أنَّ".

القول الثاني: يجوز، وهذا ما ذهب إليه الأخفش الأصغر، وتبعه ابن مالك.

والذي أراه، والله أعلم ان القول الثاني أقوى، وهو قول الأخفش، وابن مالك، وهو ما مال إليه أبو حيان وذلك لأدلة:

أولًا: في لفظ (المدينة) في قوله تعالى: "ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها" [٣٠].

و"المحققون، وعلى رأسهم الأخفش ينصبونه على التوسع في الكلام بإسقاط الخافض لا الظرفية، فهو منتصب عندهم انتصاب المفعول به على السعة بإجراء اللازم مجرى المتعدي، ومثل ذلك قل في: دخلت الدار، ونزلت البلد، وسكنت الشام" (٣١).

ثانيًا: القياس، والقياس هنا على قوله تعالى: "قال فبما أغويتني لأقعدن لهم صراطك المستقيم" (٣٢).

فقالوا إن صراطك نصب هنا على السعة بإسقاط الجار.

ثالثًا: أن العرب تقول نحو "دخلت الدار"، و"سكنت البيت" حيث انتصب (الدار) و(البيت) على التوسع بإسقاط الخافض إذ الأصل دخلت في الدار ونصبًا على المفعول به، وقال الشاعر(٣٣):

تمرون الديار ولم تعوجوا .... كلامكم علي إذن حرام

الأصل تمرون بالديار وحذفت (الباء) فنصب (الديار) علي المفعول به (٣٤).

والذي أراه أن الوجه الثاني أفضل، وأن الفعل اللازم يجوز أن ينصب به الاسم بإسقاط الجار توسعًا ويسميه النحاة منصوب على نزع الخافض، وبهذا يتعدى الفعل اللازم ويصل إلى المفعول بإسقاط حرف الجر.

المسألة الثانية: حذف الفعل قبل الاسم المنصوب على المفعولية في الأمثال:

وقد بين أبو حيان أن في المسألة قولين:

القول الأول: ذهب جماعة إلى أن المحذوف في ذلك هو الفعل، وقال: "ومما التزم فيه إضمار الناصب: امرءًا ونفسه، والكلاب على البقر، و أحشفًا وسوء كيلة، ومن أنت وزيدًا، وإن تأتني فأهل الليل وأهل النهار، ومرحبًا وأهلاً وسهلاً، وعذيرك بإضمار دع، وأرسل، و أتبيع، وتذكر، وتجد وأصبت، وأتيت، ووطئت، وأحضر" (٣٥).

القول الثاني: أن يكون المحذوف أحد ركني الجملة الاسمية، وترفع الأسماء السابقة على الخبرية، أو على الابتداء وحكى ذلك عن سيبويه وقال: "وقد يجعل بعض المنصوبات هنا مبتدأً، أو خبرًا فيلزم حذف أحد الجزأين" (٣٦).

والأصل أن المسألة على تفصيل طويل إذ الاسم المنصوب هنا يترجح فه النصب على المفعولية، وهذا ما ورد عن أكثر العرب.

حذف ناصب المفعول به [٣٧]:

الأصل أن يكون مذكورًا، ولكنه قد يحذف، وذلك الحذف على ضربين :

حذف جائز إذا دلت عليه قرينة لفظية نحو (زيدًا) لمن سألت من ضربت أي ضربت زيدًا ومنه قوله تعالى: (مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا) (النحل : ٣٠) أي أنزل خيرًا .

أما القرينة المعنوية فنحو قولك لمن قطع حديثه (حديثك) أي أكمل حديثك.

والأصل أن حذف الفعل واجب في باب الأمثال، وما يجري مجرى الأمثال، وهو سماعي ويقع في مواضع منها:

الأول: الأمثال نحو (كل شيء ولا شتيمة حر) أي ائت كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر وقولهم (الكلاب علي البقر) أي أرسل الكلاب علي البقر وقولهم (عذيرك) أي احضر عاذرك.

الثاني: ما جري مجري الأمثال، وهو كل كلام كثر استعماله فاشتهر نحو (حسبك خيرًا لك) أي يكفيك الكسل وافعل خيرًا لك

ومنه قول الله تعالى (فآمنوا خيرا لكم) أي آمنوا وافعلوا خيرًا لكم و (انتهوا خيرًا لكم) وائتوا خيرا لكم، ومن العرب من يرفع في كل ما تقدم على الابتداء، والخبر فيلزم حذف الجزء الآخر كما لزم إضمار الناصب حيث يقول سيبويه (ومن العرب من يقول: كلاهما وتمرا) كأنه قال: كلاهما لي وزدني تمرا .

المسألة الثالثة: حذف ناصب المصدر

ذهب أبو حيان إلى أن المصدر الواقع موقع الخبر يجوز فيه وجهان:

أحدهما: أنه منصوب بفعل محذوف وجوبًا على أنه مفعول مطلق، وتكون الجملة من الفعل المحذوف والمفعول المطلق في محل رفع خبر بالمبتدأ قبله.

الآخر: الرفع على الخبرية وهنا يحتمل أن يكون المبتدأ مذكورًا أو محذوفًا، وفي كلا الأمرين يكون المصدر هو الخبر.

وقال أبو حيان: "الله حمدًا وأشكر الله شكرًا، وكأنك قلت: أعجب عجبًا، وأكرمك كرامة، وأسرك مسرة، ولا أكاد كيدًا، ولا أهم همًا، وأرغمك رغمًا ثم قال سيبويه: وقد جاء بعض هذا رفعًا بالابتداء، ثم يبنى عليه وأنشد:

عجب لتلك قضية وإقامتي .....

قال: وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقال له: كيف أصبحت: فيقول: حمد الله، وثناء عليه كأنه يقول أمري وشأني حمد الله، وثناء عليه" (٣٨).

والأصل هنا أن جواز الاستعمال بالرفع على الخبرية، وجواز الاستعمال بالنصب على المصدرية، وظاهر الأمر أن أبا حيان يرجح النصب ، وهو الذي كثر على ألسنة النحاة كونه منصوبًا على المصدرية، وقد اتفقت كلمة النحاة على حذف ناصب المفعول المطلق وجوبًا في مواضع وهي(٣٩):

الأول: حين يكون المصدر بدلًا من اللفظ بالفعل نحو (فضرب الرقاب) و(سعيا، رعيا، جدعا عدوك) .

الثاني: ما كان تفصيلًا لعاقبة طلب، أو خبرًا، فالطلب كما في قوله تعالي (حَتَّى إِذا أَثْخَنْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِداءً) سورة مُحَمَّد ٤، فإن طلب شد والوثاق يترتب عليه فوائد: المن، أو الفداء، وجاء تفصيلًا لعاقبة الإثخان.

الثالث: ما كان نائبًا عن خبر اسم عين بتكرير، أو حصر نحو (زيد سيرًا سيرًا)

الرابع: ما كان توكيدًا لمضمون الجملة نحو (له علي دينار اعترافًا) ونحو قولهم (هو ابني حقًا)

الخامس: ما كان مشبهًا به مشعرًا بحدوث بعد جملة حاوية فعله وفاعله معني دون اللفظ ولا صلاحية للعمل فيه نحو قولهم (مررت به فإذا له صوت صوت حمار)

إذا التقدير: مررت به وهو يصوت فاستقام نصب ما بعده لاستقامة تقدير الفعل في موضعه

الترجيح:

والذي يتبين لي من العرض السابق أن الراجح في المسألة هو ما نحا إليه أبو حيان من أن الوجه المستعمل بكثرة هو النصب على أنه مفعول مطلق.

المسألة الرابعة: استعمال الفعل "نعم" في حالة التصرف

وحكى أبو حيان استعمال الفعل "نعم" متصرفًا، وغير متصرف على وجهين من الاستعمال وهما:

أحدهما: وهو لزوم نعم حالة واحدة في حالة المدح، وغيرها.

والآخر: حكى تصرف نعم إن لم تكن في معنى المدح، بل صارت مصدرًا لفعل محذوف، وقال: "وكذلك نعمة عين، ونعام عين وهو بفتح النون، وضمها، وكسرها، وهما اسمان بمعنى الإنعام لما كانت بمعنى المصدر ذكرت

مع المصدر، ... ويقال نعم عين، ونعمى عين، ونعامى عين، ونعيم، ونعام عين، وقد يكون الفعل الناصب لها رباعيًا بالزيادة الدالة على المعنى" (٤٠).

والذي عليه الأصل أن نعم وبئس فعلان جامدان غير متصرفين وهذا ما عليه الجمهور، وهما فعلان ماضيان لا يتصرفان عند البصريين، وبه قال الكسائي، وذهب الكوفيون إلى أنهما اسمان ويعربان مبتدأً.

أما استعمالهما: فـ " هما الأصلان اللذان وضعا في الرداءة والصلاح، ولا يكون منهما فعل لغير هذا المعنى" وعن تأنيثها والأصل أن حذف ضمير الفاعل منهما كثير وعللوا لذلك بذكر السبب (٤١):

أولاً: نقصان تمكنها في الأفعال.

ثانياً: بطلان استعمال المستقبل منهما.

وقد استدل الجمهور على أنهما فعل بأدلة منها:

أولاً: قبول التاء الساكنة كالأفعال.

ثانياً: رفع الاسم الظاهر وضميره.

ثالثاً: البناء على الفتح.

واستدلوا لذلك أيضا بما جاء عن العرب أنهم قالوا "نِعْمَا رجلين، ونِعْمُوا رجالًا" وحكى ذلك الكسائي، وقد رفعا مع ذلك المظْهَرَ في نحو "نعم الرجلُ، وبئس الغلامُ" والمضمر في نحو "نعم رجلًا زيدٌ، وبئس غلامًا عمرو" فدلّ على أنهما فعلان(٤٢).

أما رواية التصرف فهي مما انفرد به قطرب وهي رواية (نعيم الرجل)(٤٣).

والأصل أن المحكي من جواز التصرف في نعم على الأوجه التي ذكرها أبو حيان إنما ورد من رواية قطرب التي انفرد بها، أما عن الانفراد بهذه الرواية فلم أقف على من قال بها من النحاة، أو اللغويين، وقال العكبري: " وأما نَعِيْم الرّجل فهي حكاية شاذَّة، والوجه فيها أن أصلَ "نعم" نَعِمَ بكسر العَين فأشبع الكسرة فنشأت الياءُ، وله نظائر كقولهم: "الدّراهيم" و "والصّياريف" و "مُنتزاح" و "أدنوا فأنظروا". أي منتزح وأنظر، والله أعلم بالصّواب"(٤٤).

أما الراجح والله أعلم أن الفعل "نعم" الوارد في باب المدح فعل جامد، أما الفعل الوارد في غير المدح في نحو "نعمة" فعل غير نعم الجامد.

الخاتمة:

يعجز هذا العمل أن يكشف هذا الكم من الأوجه الإعرابية التي ذكرها أبو حيان في كتابه "ارتشاف الضرب"، وقد توصل هذا العمل إلى بعض النتائج المهمة وهي:

أولًا: يعدّ كتاب ارتشاف الضرب من أهم الكتب التي تقف على الخلاف النحوي وقفة الحياد، فلم يكن أبو حيان من المتعصبين لمذهب بعينه بل يسير خلف الدليل أينما وجد.

ثانيًا: كان أبو حيان يذكر كل الأوجه الممكنة للإعراب الواردة عن العلماء السابقين، فكان يكثر من حكاية الأوجه الإعرابية الواردة عن المتقدمين ثم يبدأ بعملية الترجيح، وذكر الأدلة.

ثالثًا: اتجه أبو حيان إلى نقد الأقوال، وتنفيد الآراء المخالفة، وكان يستعين بالقياس، والشواهد على ذلك ما أمكن.

رابعًا: إذا لم يكن في المسألة دليل كان يرجح الأخذ بقول الجمهور، وكذلك إذا انفرد عالم بقول، ذكر رأيه ثم بيَّن الأقوال، وذكر الأدلة، ثم رجح في كثير من الأحيان ما رآه صالحًا من ناحية الدليل.

قائمة المصادر والمراجع:

-ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان مُحَمَّد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان مُحَمَّد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

-الأصول في النحو، أبو بكر مُحَمَّد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ)، المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

-الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

– أوضح المسالك عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو مُحَمَّد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: يوسف الشيخ مُحَمَّد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع د. ط.

– بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – لبنان / صيدا.

-التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

– التذييل والتكميل في شرح التسهيل، بو حيان الأندلسي، المحقق: د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، الطبعة: الأولى.

-حسن المحاضرة للسيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي وشركاه – مصر الطبعة: الأولى ١٣٨٧ هـ – ١٩٦٧ م.

-تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، مُحَمَّد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (٧٦٣ – ٨٢٧ هـ = ١٣٦٢ – ١٤٢٤ م)، تحقيق: الدكتور مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن مُحَمَّد المفدى، أصل هذا الكتاب: رسالة دكتوراه، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م.

– الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.

– شرح أبيات سيبويه، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو مُحَمَّد السيرافي (المتوفى: ٣٨٥هـ)، المحقق: الدكتور مُحَمَّد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، عام النشر: ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤ م.

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى: ٧٦٩هـ)، المحقق: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة: العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

- شرح ابن الناظم بدر الدين مُحَمَّد ابن الإمام جمال الدين مُحَمَّد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)

المحقق: مُحَمَّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

- شرح المفصل لابن يعيش عيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا مُحَمَّد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت — لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

- شرح التسهيل للمرادي، مكتبة الإيمان، مصر- المنصورة، الطبعة الاولى: ٢٠٠٦م.

-شرح الكافية لابن مالك، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

-شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن مُحَمَّد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ)، المحقق: عبد السلام مُحَمَّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: التهانويّ، تحقيق: د. عليّ دحروج؛ مكتبة لبنان — ناشرون؛ الطبعة الأولى: ١٩٩٦.

- اللمحة شرح الملحة، مُحَمَّد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (المتوفى: ٧٢٠هـ)، المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

-المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، المحقق: د. مُحَمَّد كامل بركات، جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق - دار المدني، جدة)، الطبعة: الأولى، (١٤٠٠ - ١٤٠٥ هـ).

- المقتضب، مُحَمَّد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)، المحقق: مُحَمَّد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب. - بيروت.

-المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (المتوفى ٨٥٥ هـ)، تحقيق: أ. د. علي مُحَمَّد فاخر، أ. د. أحمد مُحَمَّد توفيق السوداني، د. عبد

العزيز مُحَمَّد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.

-معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: ٣١١هـ)، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

- النحو الوافي، عباس حسن (المتوفى: ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، الطبعة: الطبعة الخامسة عشرة.

- همع الهوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.

الهوامش :

[١] ارتشاف الضرب، ١٠٨٠/٣-١٠٨١.

[٢] ينظر إعمال اسم الفاعل في: شرح أبيات سيبويه، ٦٥/١، وما بعدها، المفصل للزمخشري، ٢٥٨، وما بعدها، وشرح الكافية لابن مالك، ٢/ ١٠٢٧، وما بعدها، وتوضيح المقاصد للمرادي، ٨٤٩/٢، وما بعدها، وأوضح المسالك لابن هشام، ١٨١/٣، وما بعدها، شرح ابن عقيل، ١٠٦/٣، وما بعدها، والنحو الوافي، ٢٣٨/٣، وما بعدها.

[٣] هذا بيت من الطويل، ولم أقف على قائله، وهو من شواهد: شرح التسهيل، ٢٦٩/١، وابن الناظم، ص:١٠٦، وأوضح المسالك، ١٣٣/١، وتخليص الشواهد، ص:١٨١، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، ٢٠٤/١، والمقاصد النحوية، ٥١٦/١، والتصريح، ١٥٧/١، والهمع، ٦/٢، والأشموني، ١٩١/١.

[٤] البيت من مجزوء المديد، ولم أقف على قائله وهو من شواهد: التذييل والتكميل ٤/ ١١٩، وهمع الهوامع، ١/ ١١١.

[٥] الارتشاف: ٦٩٤/٢-٦٩٥.

[٦] السابق نفسه.

[٧] الجن، الآية: ١١.

[٨] ينظر: إعراب القرآن، الباقولي، ٣٠١/١.

[٩] سورة الصافات، الآية: ١٦٤.

[١٠] ينظر: شرح المفصل للابن يعيش ٢٥٤/٢-٢٥٥.

[١١] سورة النساء، الآية: ٤٦.

[١٢] ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٥٧/٢.

[١٣] الكتاب، لسيبويه، ٣٤٥/٢.

[١٤] نسبه سيبويه إلى حكيم الربعي، الكتاب، ٣٤٥/٢.

[١٥] ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣٢٩/٢.

[١٦] البيت للنابغة، وهو في ديوانه، ص: ٧٧، وهو من شواهد كتاب سيبويه، ٣٤٥/٢.

[١٧] ينظر: الكتاب، ٣٤٥/٢.

[١٨] ارتشاف الضرب، ١٣٦٩/٣.

[١٩] ارتشاف الضرب، ١٣٢٢/٣.

[٢٠] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ، ١/ ٣٣٦ ، وشرح الأشموني ١/ ١٩٤ ، وشرح التصريح ، ١/ ٣٠١ ، وشرح شذور الذهب للجوجري ، ٤١١/٢ ، وهمع الهوامع للسيوطي ، ١٣١/٣.

[٢١] ينظر: شرح الدرة الألفية لابن القواس ، ٦٢٤ ، والبهجة المرضية ، ٥٢ ، وهمع الهوامع ، ١٤/٢ ، والتصريح ، ٢٩٧/١.

[٢٢] ينظر: معاني القرآن ، ٢٤٠/١ ، ٢٤١.

[٢٣] ينظر: الارتشاف لأبي حيان ، ٩٨٨، شرح ابن عقيل وحاشية الخضري عليه ، ١٧٣/١ ، ١٧٤ ، والهمع ١١٤/٢ ، وحاشية الشيخ يس على التصريح ، ٢٩٧/١.

٢٤ البيت للنمر بن تولب وهو من الكامل ، ديوانه ، ٥٨.

٢٥ ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ، ٤١٠/١ ، والخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني ، ٥٢/١ ، والبديع في علم العربية لابن الأثير ، شرح التسهيل لابن مالك ، ١٤١/٢ ، و٧٢/١ ، ارتشاف الضرب لأبي حيان ، ١٨٧٠/٤ ، مغني اللبيب ، ٨٢٧.

٢٦ ينظر: الكتاب ، ٨١/١ ، وشرح شذور الذهب ، ابن هشام ،ص: ٢٨٠. أصول النحو العربي ، مُحَمَّد عيد ، ٤٦٧/١.

٢٧ ينظر: الكتاب ، ٨١/١ ، وشرح شذور الذهب ، ابن هشام ،ص: ٢٨٠ ، همع الهوامع ، السيوطي ، ١٣٣/٢.

[٢٨] ينظر: ارتشاف الضرب، ٢٠٩٠/٤.

[٢٩] ارتشاف الضرب، ٢٠٩٠/٤.

[٣٠] سورة القصص، الآية: ١٥.

[٣١] تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه، مُحَمَّد على طه الدرة، ٢٥/٧.

[٣٢] ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص: ١٩٠.

[٣٣] البيت لجرير وهو في ديوانه، ٢٧٨، وهو من شواهد شرح ابن عقيل، ١٥٠/٢.

[٣٤] ينظر: شرح ابن عقيل ١٥٠/٢.

[٣٥] ارتشاف الضرب، ١٤٧٧/٣.

[٣٦] الارتشاف، ١٤٧٧/٣.

[٣٧] ينظر في ذلك: الكتاب لسيبويه، ٢٩٥/١، وما بعدها، والمقتضب، ٢١٨/٣، وما بعدها، شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢٩، و الهمع ١/ ١٦٩.

[٣٨] ارتشاف الضرب، ١٣٦٨/٣.

[٣٩] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، ١٨٧/٢، وما بعدها، والتذييل ٣/ ٢٢١، ٢٢٤، والتصريح ١/ ٣٣١، والعيني ٣/ ٥١، وشرح الأشموني ٢/ ١١٧، وحاشية يس ١/ ٣٣٠، وتعليق الفرائد ١٤٩٨، والهمع ١/ ١٩٢.

[٤٠] ارتشاف الضرب، ١٣٦٩/٣.

[٤١] ينظر: الأصول في النحو، ١١٤/١، شرح الكافية للرضى، ١٦٩/٢، وتوضيح المقاصد، ٩/٢.

[٤٢] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، للأنباري ١/ ٨٦.

[٤٣] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، للأنباري ١/ ٩٩.

[٤٤] التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، ٢٨١.